

مجلس الأمن

السنة التاسعة والأربعون



الجلسة ٣٤٦٢

السبت، ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، الساعة ١٤/٤٥
نيويورك

الرئيس:	السيدة أبرايت	(الولايات المتحدة الأمريكية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد لافروف
	الأرجنتين	السيد كارديناس
	اسبانيا	السيد يانيز بارنوفو
	باكستان	السيد ماركر
	البرازيل	السيد فوجيتا
	الجمهورية التشيكية	السيد روفنسكي
	جيبوتي	السيد علهاي
	رواندا	السيد باكوراموتسا
	الصين	السيد لي جاوشنغ
	عمان	السيد الخصيبي
	فرنسا	السيد لدسو
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية	السيد ديفيد هني
	نيجيريا	السيد أيواه
	نيوزيلندا	السيد كيتنغ

جدول الأعمال

الحالة في جمهورية البوسنة والهرسك

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إرسال التصويبات بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى: Chief, Verbatim Reporting Section, Room C-178 مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر.

94-87147

افتتحت الجلسة الساعة ١٤/٤٥

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في جمهورية البوسنة والهرسك

الرئيسة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأني تلقيت رسائل من ممثلي المانيا والبوسنة والهرسك وكرواتيا يرجون فيها دعوتهم الى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجريا على الممارسة المتبعة، اعترم، بموافقة المجلس، دعوة أولئك الممثلين الى الاشتراك في المناقشة دون أن يكون لهم حق التصويت، وذلك وفقا لأحكام الميثاق ذات الصلة والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

وبالنظر الى عدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة الرئيسة، شغل السيد شاكربيه (البوسنة والهرسك)، والسيد نوبيلو (كرواتيا) مقعدين على طاولة المجلس؛ وشغل السيد غراف زو رانتزاو (المانيا) المقعد المخصص له بجانب قاعة المجلس.

الرئيسة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. يجتمع مجلس الأمن وفقا للتفاهم الذي تم التوصل اليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/1994/1317، التي تتضمن نص مشروع قرار مقدم من الاتحاد الروسي وأسبانيا وألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية.

المتكلم الأول على قائمتي ممثل البوسنة والهرسك، وأعطيه الكلمة الآن.

السيد شاكربيه (البوسنة والهرسك) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): نفهم أن مشروع القرار المعروض على مجلس الأمن يستهدف تيسير جهود قوة الأمم المتحدة للحماية بموجب ولايتها التي تنيط بها حفظ السلم. ونحن نؤيد جميع الجهود التي تتسق وسلامتنا الاقليمية وسيادتنا

ومصالح ورفاهية جميع مواطنينا. وأعتقد أننا جميعا نفهم كذلك الدور الحاسم جدا لحكومة جمهورية البوسنة والهرسك المتعلق بهذه الجهود وبصنع السلم.

والى أن يحين الوقت الذي يقبل فيه من يسمون بصرب البوسنة، وأرباب نعمتهم وحلفاؤهم خطة السلم التي قدمها فريق الاتصال، والى أن يتم بذل جهد شامل في سبيل صنع السلم، فإن مفهوم المناطق الآمنة لا يمكن أن ينظر إليه إلا على أنه أداة نافعة جدا ومستحسنة لكنها، لسوء الحظ غير كافية تقع في المرتبة الثانية من مسؤوليات حكومتنا وجهودنا في مجال الدفاع وصنع السلم.

ونفهم أن البعض قد يحاول استخدام مشروع القرار هذا كوسيلة لتقويض حقوق ومسؤوليات حكومتنا في هذه الجهود. وأننا نذكرهم بأنه يجب عليهم أيضا مواجهة واقع ميثاق الأمم المتحدة، فضلا عن واقع الجهود الحالية غير الكافية في مجال صنع السلم في بلادنا.

وقد يكون لدى البعض أيضا توقعات ساخرة - وآمل ألا يكون الأمر كذلك - بأن مشروع القرار المعروض على المجلس سوف يُصادر على نحو غير مناسب، ليس فقط لإعادة تعريف المناطق الآمنة بطريقة لا تتماشى وميثاق الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن العديدة - وخصوصا القرارين ٨٢٤ (١٩٩٣) و٨٣٦ (١٩٩٣) - ولكن أيضا كطريقة لإلغاء أي تدبير من جانب قوة الأمم المتحدة للحماية و/أو منظمة حلف شمال الأطلسي لحماية المناطق الآمنة، من خلال جعل تعريف المناطق الآمنة في الواقع تعريفا غير واقعي وصعب التحقيق. وقد يكون من المؤسف جدا ومن غير المناسب أبدا إذا ما كان للبعض أن يجادل بأن الاستجابة التي أذن بها لم تكن وشيكة لأن المنطقة الآمنة لم تف مرة أخرى بالمعايير الملتبسة والمتغيرة باستمرار لتحديد ما هي المنطقة الآمنة.

وبالنسبة لمسألة سراييفو، فلقد اقترحنا على المجلس دوما وعلى جميع الذين يعيرون آذانا صاغية بأننا نحبز جعل سراييفو منطقة منزوعة السلاح - أي، نزع سلاح يتماشى وخطة السلم التي أعدها فريق الاتصال، وفتح المدينة من الداخل والخارج، بوصفها مدينة موحدة - وليس نزع سلاح من شأنه أن يفرض على سراييفو عار أن تكون مدينة مقسمة بنفس الطريقة التي

ونحن، حكومة جمهورية البوسنة والهرسك لا يمكن أن نتحمل مسؤولية فريق الاتصال - وخصوصا بعض أعضاء فريق الاتصال - لحمل الجانب الصربي على قبول الخطة. وإننا نواصل الاضطلاع بدورنا في الدفاع عن سلامتنا الإقليمية وسيادتنا ولا نزال نحافظ على التزامنا بخطة السلام التي قدمها فريق الاتصال، مهما كان ذلك صعبا.

وأخيرا، أعتقد أن من السخف الشديد الإيحاء بأن أي عمل دفاعي من جانب البوسنة والهرسك داخل حدود جمهوريتنا يمكن أن يبرر بأي حال من الأحوال شن هجوم عبر الحدود، وهو عمل عدواني من داخل المناطق المشمولة. بحماية الأمم المتحدة في بلد مجاور.

الرئيسة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أفهم أن المجلس على استعداد للبدء في التصويت على مشروع القرار S/1994/1317. وما لم أسمع أي اعتراض، فسأطرح مشروع القرار للتصويت.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون: الاتحاد الروسي، الأرجنتين، أسبانيا، باكستان، البرازيل، الجمهورية التشيكية، جيبوتي، رومانيا، الصين، عمان، فرنسا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، نيجيريا، نيوزيلندا، الولايات المتحدة الأمريكية

الرئيسة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): هناك ١٥ صوتا مؤيدا. اعتمد مشروع القرار بالإجماع باعتباره القرار ٩٥٩ (١٩٩٤).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيد لدسو (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): إن الحالة في البوسنة والهرسك تفاقت الى درجة كبيرة في الأسابيع الأخيرة، خصوصا في جيب بيهاتش، ولكن في مناطق أخرى أيضا، ولا سيما سراييفو وضواحيها. وبدون

قسمت فيها برلين في حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية.

وما برحنا على استعداد للسير قُدما، إلا أننا يجب ألا نخدع أنفسنا باتباع مسار من العمل يقوم أساسه على أننا سوف نفعل فقط ما هو محايد - أي، ذلك الذي يتماشى ورغبات الذين يضربون الحصار ويمارسون التقسيم. وهذا من شأنه أن يعكس كامل مفهوم الحياد وحفظ السلم - أي ما يخدم في الواقع أغراض الوضع القائم، الإبقاء على حالة الحصار البربري والتقسيم للإنساني.

واستنادا الى الجهود المبذولة في هذا المضمار، فيما يتعلق بسراييفو، فإننا على استعداد لأن نقيم باخلاص الخيارات الأخرى للمناطق الآمنة الأخرى التي لا تقوض سلامتنا الإقليمية أو سيادتنا، وقرارات مجلس الأمن وعملية السلم.

لقد لمّح أحد أعضاء مجلس الأمن الى حقيقة أن الهجمات على السكان المدنيين في منطقة بيهاتش استفزتها الى حد ما الأعمال الدفاعية التي قام بها جيش البوسنة والهرسك ضد العناصر العسكرية الأخرى الغازية أو التي ترتكب العدوان ضد بلدنا. وإنني لعلّى يقين بأن عضو المجلس هذا لا يرغب بأن يفهم من بيانه اليوم أمام المجلس أنه إما محاولة لمصادرة مشروع القرار الراهن بغرض الانتقاص من السلامة الإقليمية لجمهوريتنا وسيادتها بطريقة لا تتماشى أبدا وميثاق الأمم المتحدة أو كمحاولة للتخفيف من المسؤولية عن هذه الهجمات التي قام بها أولئك الذي استهدفوا المدنيين بقذائف المدافع والهليكوبترات والطائرات وصواريخ أرض - أرض وحتى قنابل النابالم والقنابل العنقودية.

على أية حال، إن إعاقاة الامدادات الانسانية الى منطقة بيهاتش جرت منذ أيار/مايو ١٩٩٤ - وذلك قبل ما يسمى بالأعمال الاستفزازية بفترة طويلة. وأعتقد أن تعقيبات هذا العضو قد تكون أكثر دقة لو أنه عرف عمليات منع وصول المساعدة الانسانية ورفض الطرف الصربي القبول بخطة السلم التي قدمها فريق الاتصال بأنها أعمال استفزازية - وهي أعمال تواصلت لأكثر من عامين ونصف.

تحسن كبير بالمقارنة بما كانت عليه قبل عام، لا يزال الوضع في جميع المناطق الآمنة هشاً وغير مستقر. لذلك من الصائب لمجلس الأمن أن ينظر مرة أخرى في طرائق تنفيذ مفهوم المناطق الآمنة ويلتزم آراء وتوصيات الأمين العام. ومن المؤسف أنه لم يتسن إحراز المزيد باتباع التوصيات المفيدة كل الإفادة التي سبق أن ضمنها تقريره المؤرخ ٩ أيار/مايو ١٩٩٤ (S/1994/555).

إن القرار الذي اتخذناه توا شارك في تقديمه فريق الاتصال، ونحن ممتنون لوفد الاتحاد الروسي على مبادرته التي جاءت في الوقت المناسب بتقديمه المشروع الأولي.

ويلحق وفدي أهمية خاصة على الطلب الوارد في هذا القرار إلى الأمين العام وإلى قوة الأمم المتحدة للحماية بمضاعفة جهودهما للاتفاق حول طرائق تجريد سراييفو من السلاح. وإذا أمكن القيام بعملية التجريد من السلاح، فإن هذا سيكون من شأنه في الواقع تحسين الحياة في تلك المدينة وتمكين مواطنيها من التمتع، لأول مرة في غضون عامين، بما يمكن أن نصفه هنا دون تكلف بلفظة "تطبيع". هذا هدف وجيه، هدف في صميم الولاية الانسانية لقوة الأمم المتحدة للحماية. وهو يستأهل الدعم الذي لقيه من هذا المجلس.

السيد لافروف (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية): يرى وفد الاتحاد الروسي أن القرار الذي اتخذته مجلس الأمن توا خطوة هامة في الجهود صوب إيجاد تسوية للصراع في البوسنة والهرسك. ما فتئنا نقول منذ وقت طويل إن من الضروري تعزيز نظام المناطق الآمنة وتحسين مفهومها. إن هذه الفكرة عُبّر عنها بوضوح في بلاغ جنيف الصادر عن وزراء خارجية فريق الاتصال بتاريخ ٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٤.

وللأسف إن اتخاذ هذا القرار جاء متأخراً جداً، والمجتمع الدولي لم يتمكن من منع التغير الحاد الجديد الذي طرأ في الأيام الأخيرة على تطور المواجهة العسكرية الخطيرة في البوسنة، المواجهة التي تسببت في مقتل العديد من الناس وحوادث تدفقات جديدة من اللاجئين ووضع عقبات أمام تقديم المساعدة الانسانية.

ولو أن هذا القرار قد اتخذ قبل ذلك، لكانت الحالة مختلفة اليوم. ونرجو أن يجعل قرار المجلس من الممكن

اتخاذ خطوات لتعزيز استقرار الحالة في المناطق الآمنة وحولها، فإن هناك خطراً كبيراً من بروز بؤر توتر جديدة وأعمال تصعيد أخرى.

يعلم أعضاء المجلس أن فريق الاتصال ينوي مواصلة جهوده الدبلوماسية للحصول من جميع الأطراف على تعهد بالالتزام بخطة التسوية الإقليمية. إن استمرار الأعمال العدائية الحالية واحتمال القيام بعمل عسكري جديد ينطلق من المناطق الآمنة أو يستهدفها من شأنه أن يعرض لخطر جدي الجهود المبذولة الآن لضمان موافقة جميع الأطراف المعنية على خطة السلام.

ومع أن القرار يشير إلى الحالة المحددة في بيهاتش أو في سراييفو، فإنه يتصل بمشكلة عامة من المحتمل أن تؤثر على جميع المناطق الآمنة. إن وفد بلادي يؤيد تأييداً تاماً روح النص، الذي يهدف إلى تعريف وتعزيز النظام المنطبق في المناطق الآمنة، مع أخذ الظروف الخاصة لكل منها في الاعتبار.

وفي هذا الصدد، نرحب بالطلب المقدم إلى الأمين العام بأن يستكمل التوصيات الواردة في تقريره المؤرخ ٩ أيار/مايو فيما يتعلق بتنفيذ مفهوم المناطق الآمنة. ونرحب كذلك بحقيقة أن القرار يطلب إلى الأمين العام وإلى قوة الأمم المتحدة للحماية أن يكتفيا جهودهما للتوصل إلى اتفاق مع الأطراف بشأن جعل سراييفو منطقة مجردة من السلاح، وهذا ما برحت حكومة بلادي تقترحه منذ زمن طويل.

ويحدو وفدي وطيد الأمل في أن القرار الذي اتخذناه توا سيساعد بشكل فعال على تعزيز نظام المناطق الآمنة في مجموعه حتى يتسنى منع انتشار الأعمال العدائية وتيسير توخي الجهود الدبلوماسية.

السيد ديفيد هني (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يوم الأحد الماضي، ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر، أعرب هذا المجلس عن قلقه إزاء الحالة المتدهورة في منطقة بيهاتش وما حولها. وسنحت له الفرصة مرة أخرى لإصدار بيان آخر بشأن الموضوع ذاته بالأمس.

إن الأنباء التي وصلتنا اليوم من سراييفو ليست مشجعة. وعلى الرغم من أن الحالة عموماً طرأ عليها

لخطة السلم التي وضعها فريق الاتصال. إن العديدين من الحاضرين في هذه الجلسة، بمن فيهم ممثل البوسنة والهرسك الذي دعي للكلام، تكلموا تأييدا لهذه الخطة.

ونحن واثقون بأن انتهاج هذه الخطة، بما في ذلك الخريطة والترتيب الدستوري العادل، سيفتح في ذاته الطريق صوب تحقيق سلم مستقر في البوسنة.

السيد يانيز - بارنوفو (اسبانيا) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): إن التكثيف الأخير في القتال في البوسنة والهرسك قد ألحق ضررا كبيرا ببعض المناطق الآمنة، وخاصة بيهاتش وسرايفو وتوزلا. ونشعر بالقلق بوجه خاص إزاء الآثار التي لا مناص من حدوثها على المدنيين، وأقصد حتمية وقوع ضحايا أبرياء وزيادة عدد المشردين.

إن حماية المدنيين كانت ولا تزال أولويتنا الأولى. هذا هو المقصود من مفهوم المناطق الآمنة الوارد في عدد من قرارات مجلس الأمن. لقد قلنا في مناسبات سابقة، أننا ينبغي أن نعزز ونطور النظام المطبق على المناطق الآمنة، مع مراعاة المعايير التي ذكرها الأمين العام في عدد من تقاريره، وكذلك المميزات الخاصة بكل منطقة من المناطق الآمنة. وعلى أية حال، يحتاج هذا النظام إلى التكيف باستمرار حسب مقتضيات الظروف. والقرار الذي اتخذناه توا، القرار ٩٥٩ (١٩٩٤)، الذي قدمه بلدي بالاشتراك مع البلدان المكونة لفريق الاتصال، يستجيب لهذه المتطلبات.

وبمقتضى هذا القرار مطلوب من الأمين العام أن يقدم بأسرع وقت ممكن مقترحات محددة ترمي إلى توضيح النظام المتصل بالمناطق الآمنة. ونأمل أن نتلقى ذلك التقرير في غضون الوقت المحدد، أي في موعد أقصاه ١ كانون الأول/ديسمبر من هذا العام. وعلى أية حال، ينبغي لأطراف الصراع أن تعمل معا لتحقيق هذه الغاية، وينبغي أن تتعاون بالكامل مع قوة الأمم المتحدة للحماية، وينبغي أن تظهر أقصى درجات ضبط النفس وتتوقف عن الأعمال العدائية في المناطق الآمنة وفيما حولها.

ومن أجل حماية السكان المدنيين، ينبغي ألا تتعرض المناطق الآمنة لاعتداءات كما ينبغي ألا تستخدم لشن الاعتداءات.

تجنب تكرار حالات مأساوية مماثلة في مناطق آمنة أخرى وذلك عن طريق التحسب لوقوعها.

ونرجو أن يقوم الأمين العام في موعد أقصاه ١ كانون الأول/ديسمبر القادم، لدى تحديث تقريره المفيد الذي قدمه لنا في شهر أيار/مايو (S/1994/555)، بتقديم توصيات إضافية للمجلس بشأن طرائق تنفيذ مفهوم المناطق الآمنة، آخذا في الاعتبار الخبرات المكتسبة لقوة الأمم المتحدة للحماية في فترة السنة والنصف الماضية، بما في ذلك الخبرات السلبية.

إن كل تلك الخبرات تبين بجلاء أن المقصد الرئيسي لهذه المناطق هو حماية المدنيين وليس حماية الأراضي، ناهيك عن حماية القوات التابعة لأحد أطراف الصراع. إن دور قوة الأمم المتحدة للحماية في حماية المناطق الآمنة يكمن أساسا في مساعدة عمليات الإغاثة الإنسانية وكذلك في الإسهام في عملية السلم الشاملة عن طريق التوصل إلى اتفاقات بشأن وقف إطلاق النار وفصل القوات.

ومن المهم غاية الأهمية أن تحترم الأطراف البوسنية احتراما كاملا مركز قوة الأمم المتحدة للحماية ومهامها، وأن تتعاون مع القوة في جهودها لتنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وبطبيعة الحال، إن مركز المناطق الآمنة ومصلحة أهاليها لا يتفقان، كما سبق أن أوضح الأمين العام مرارا، مع استخدام هذه المناطق للانتاج الحربي أو لإراحة الوحدات العسكرية أو تدريبها أو تجهيزها، ناهيك عن محاولات الشروع في استفزازات وأعمال عدوانية.

وروسيا، شأنها شأن سائر أعضاء المجلس، تشعر بالانزعاج إزاء استمرار التوتر في منطقة سرايفو وما حولها. ونأمل أن يساعد القرار الذي اتخذناه الأمين العام وقوة الأمم المتحدة للحماية في جهودهما من أجل التوصل إلى اتفاق مع الأطراف البوسنية حول طرائق تجريد سرايفو من السلاح، لصالح الاستعادة الكاملة والنهائية لظروف السلم في تلك المدينة التي طالبت معاناتها.

ونود بصفة خاصة أن نؤكد على النص الوارد في القرار المتصل بضرورة تحقيق تسوية سلمية دائمة وفقا

القول اننا نعتقد بأن أي استكمال، كما هو مطلوب في الفقرة ٥ من منطوق هذا القرار، سيتطلب، باعتقادنا، تفكيراً جذرياً جديداً بدلاً من الاستكمال البسيط.

إننا نؤمن بأن خطة السلم التي أعدها فريق الاتصال غيرت إلى حد كبير النطاق الذي ينبغي إزاءه إعادة النظر في المناطق الآمنة. ومجلس الأمن وافق وأيد طبعاً هذه الخطة، وهو يفعل ذلك مجدداً في القرار الذي اتخذناه اليوم. ونعتقد بأن أية مقترحات لتعريف الامتداد الجغرافي للمناطق الآمنة المجردة من السلاح في المستقبل، لو أريد لها أن تحظى بتوافق الآراء في هذا المجلس، فيجب أن تتوخى مناطق واسعة تكفي لأن يعيش السكان فيها حياة طبيعية، وينبغي للإطار الشامل لهذه المناطق المجردة من السلاح في المستقبل أن يعزز المناطق المتوخاة في خطة السلم التي أعدها فريق الاتصال، لا أن يضعفها.

الرئيسة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لا يوجد متكلمون آخرون على قائمتي. بهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

سيبقي مجلس الأمن المسألة قيد نظره.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/١٥

من الواضح جداً، كما سبقت الإشارة إليه في القرار ٨٣٦ (١٩٩٣)، أن مفهوم المناطق الآمنة وتنفيذ هذا المفهوم لا يمكنه بحد ذاته أن يحسم الصراع. فمن الضروري مواصلة المفاوضات بغية التوصل إلى تسوية عادلة ودائمة للصراع. ومن الضروري أيضاً تجنب اتخاذ أية تدابير من شأنها أن تفضي بالأطراف إلى السعي إلى تحقيق حل عن طريق قوة السلاح. ولن يصيبنا الكلل من تكرار أنه لا يوجد أي حل عسكري للصراع يمكن تحقيقه أو يحظى بقبول المجتمع الدولي.

السيد كيتنغ (نيوزيلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد صوتنا لصالح هذا القرار، ولكن الهدف من كلامي هو القول إن لدينا بعض التحفظات عن بعض جوانب منه. ونعتقد بأن هذا القرار كان سيتحسن لو حظي بمزيد من الدراسة والتفاوض. ونذكر بأنه لم يتح لجميع أعضاء المجلس إلا صباح أمس.

إن تحفظاتنا نابعة من حقيقة أننا نؤمن بأن المناطق الآمنة فسرت على نحو حصري في عدد من المناسبات بصورة مناقضة لروح ومقصد القرارين ٨٢٤ (١٩٩٣) و ٨٣٦ (١٩٩٣). ولدينا تحفظات أيضاً على العديد من الاستنتاجات الواردة في تقارير الأمين العام المؤرخة ١٠ آذار/مارس، و ١٦ آذار/مارس، و ٩ أيار/مايو ١٩٩٤. وقد أعربنا عن تلك التحفظات بحزم عندما كانت تناقش في المشاورات غير الرسمية. وفي هذا السياق، يتعين علينا